

«التجارة» تعين مستشاراً قانونياً للحد من النصب العقاري

كتب سمر أمين:

وأشارت إلى أن القرار سيحمي الكثيرين من النصب عليهم عند شراء العقارات الخارجية، ولكنه قرار تأخر كثيراً ويأتي بعد ضياع مليارات الدولارات على المواطنين. وذكرت أنه ورغم تراجع الإقبال على شراء العقارات الخارجية، إلا أن السوق الكويتي لم يستفد من هذه الأموال، فمعظم المستثمرين يفضلون الاستثمار في العقارات الخارجية أكثر من العقار المحلي. وأفادت أن القرار سينظم عملية شراء العقارات في المستقبل، ويمنع تكرار حوادث النصب على المواطنين من قبل الشركات المحلية والخارجية، مشدداً على ضرورة دعم الحكومة للتكفل لاسترجاع أموال المتضررين من العمليات السابقة.

التي تسببت في غالبية حالات النصب. وبينت أن وزارة التجارة هي المعنية بالتعاقد مع المستشار القانوني، ومتابعة العمل مع كونها الجهة المسؤولة عن ملف العقارات وقضايا النصب العقاري في الكويت. مؤكداً أن وجود المستشار القانوني سيقضي بشكل كامل على عمليات النصب العقاري. ووفقاً لبيانات صادرة عن وزارة التجارة فإن مضرري النصب العقاري في البلاد يتخطى عددهم ألفي مواطن، وإن الدول التي كانت مسرحاً لصفقات الاحتيال العقاري هي تركيا والإمارات، ومن ثم البوسنة وجورجيا، إضافة إلى بعض الحالات في السعودية ومصر.

تدرس وزارة التجارة والصناعة، تجديد قراراتها بشأن التعاقدات مع الشركات العقارية الدولية لبيع وتسويق العقارات خارج الكويت، حيث من المتوقع أن تتجه لإصدار قرار يقضي بمنع التعاقد مع أي شركة عقارية إلا من خلال مستشار قانوني معتمد لدى الحكومة. وذكرت مصادر أن التطورات التي حدثت في السوق العقاري وما تطور من أزمات مالية تضرر منها آلاف المواطنين بمبالغ تتعدى 3.5 مليارات دولار، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التوجه نحو إصدار هذا القرار، سعياً منها لتنظيم عمليات شراء العقارات الخارجية

160 مليون دينار سندات وتورق للمركزي

أعلن بنك الكويت المركزي أنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 160 مليون دينار كويتي لأجل 6 أشهر وبمعدل عائد 3.125%.

كميات التداول وصلت إلى 125.9 مليون سهم

بورصة الكويت تتراجع للجلسة الثانية على التوالي



• مؤشر السوق الرئيسي فقد 8.2 نقاط

ونقلت لبيصل إلى مستوى 6078.8 نقطة بنسبة انخفاض 1.37% من خلال كمية أسهم بلغت 69.08 مليون سهم تمت عبر 3777 صفقة بقيمة 29.4 مليون دينار «نحو 97.02 مليون دولار». وكانت شركات «سنرجي» و«أموال» و«مواشي» و«وطنية دق» و«التعمير» الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم «خليج ب» و«بيتك» و«عقارات ك» و«أعيان» و«أهلي متحد» الأكثر تدوالاً في حين كانت «مراكن» و«أرجان» و«عربي ق» و«بتروغلف» و«أبيار» الأكثر انخفاضاً. وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهريّة من شركة «الأرجان العالمية العقارية» بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على عقود الإيجار بصفة المجموعة كمتاجر باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة. وشهدت الجلسة إفصاحاً عن تأجيل الجداول الزمنية لاستحقاقات الأسهم على شركتي «الكويت للمشاريع الصناعية» و«الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن» فضلاً عن إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة حساب وزارة العدل.

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على انخفاض مؤشر العام 59.5 نقطة لبيبلغ مستوى 5632.4 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1.05%. وبلغت كميات تداولات المؤشر 125.9 مليون سهم تمت من خلال 5826 صفقة نقدية بقيمة 33.2 مليون دينار كويتي «نحو 109.5 ملايين دولار أميركي». وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8.2 نقاط لبيصل إلى مستوى 4770.4 نقطة بنسبة 0.17% من خلال كمية أسهم بلغت 56.8 مليون سهم تمت عبر 2049 صفقة نقدية بقيمة 3.8 مليون دينار «نحو 12.5 مليون دولار». وانخفض مؤشر السوق الأول 84.3

مؤشرات بورصة الكويت

السوق الأول	السوق الرئيسي	المؤشر العام
6,078.86 (84.33-)	4,770.46 (8.29-)	5,632.49 (59.5-)
(-1.37%)	(-0.17%)	(-1.05%)

الأسهم الأكثر صفقات

الرقم	الشركة	القيمة	عدد الصفقات
825	بنك	10,312,730,479	15,677,895
459	زين	2,330,943,908	4,783,124
403	وطيف	2,447,929,918	2,620,635
294	خليج ب	5,464,048,100	18,138,251
294	بتروغلف	1,099,752,051	4,688,916

الأسهم الأكثر كمية

الرقم	الشركة	القيمة	عدد الصفقات
294	خليج ب	5,464,048,100	18,138,251
825	بنك	10,312,730,479	15,677,895
274	عقارات ك	944,554,306	13,005,978
190	أعيان	360,786,685	8,956,150
253	أهلي متحد	1,625,507,410	6,512,037

الأسهم الأكثر انخفاضاً

الرقم	الشركة	القيمة	عدد الصفقات
22	مراكز	4,410,680	174,800
1	أرجان	3,000,000	25,000
4	عقارات ك	853,898	11,000
33	بتروغلف	22,473,450	969,228
77	أعيان	45,808,457	3,779,912

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

الرقم	الشركة	القيمة	عدد الصفقات
3	بتروغلف	0.491	20
1	أموال	0.051	1
1	مواشي	99,000	500
1	وطنية دق	3.815	50
75	الخصم	123,801,453	3,665,086

ارتفاع معدلات التضخم يهدد استقرار الأسواق الناشئة

العائدات المتوقعة أعلى من الاستثمار في الدول المتقدمة فإنهم يقدمون على الاستثمار فيها، وذلك لتعويضهم عن المخاطر المتعلقة بالاستقرار السياسي في تلك الدول. وتظهر الأزمات في اضطراب الدول النامية لانخفاض معدلات التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة في البنوك، بحيث تضص الفائدة الزائدة من الأسواق فيقل المعروض النقدي، بما يفرض المزيد من الضغوط على الاقتصاد. وتقدر الدراسة أن معدلات التضخم المرتفعة في الدول الناشئة كلفت اقتصاداتها حوالي 30% من مستويات الدين المتوقعة، مع الدول المتقدمة.

التضخم تضطر الدول النامية لإصدار سندات الدين الخاصة بها بنسب فائدة تفوق الدول المتقدمة بـ 4-9% من المتوسط لتعويض المستثمرين عن التراجع في قيمة النقود من جهة، ولتوفير حافز اقتصادي للتغاضي عن المخاطر الاقتصادية من جهة أخرى. وتشير الدراسة إلى أن الدول الناشئة تفقد قرابة 50% من الاستثمارات طويلة المدى المحتملة بسبب التذبذب في مستويات التضخم، خاصة في ظل قياس المستثمرين والشركات الدولية لكافة تعاملاتها بالعملة الرئيسية «دولار، يورو...». فالمتسترون يجرؤون عملية حسابية بسيطة، بإزالة مستوى التضخم، والتغير في سعر الصرف من المعادلة عند الاستثمار في الدول النامية «أو الناشئة» وإذا جاءت

الفترة الزمنية، لعل أولها امتصاص «الصدمة» الناجمة عن الزيادة المفاجئة في سعر النفط، وثانيها الزيادة الكبيرة في حجم التجارة العالمية والتي تجعل الأسعار أقل عرضة للتقلبات المتعلقة بدولة بعينها، وإن بقيت متغيرة بطبيعة الحال. أما اقتصاديات الدول الناشئة فقد شهدت تراجعاً في متوسط معدلات التضخم أيضاً، من 17.3% عام 1974 إلى 3.5% عام 2017، ولكن اللافت أن مستويات التضخم عادت الارتفاع عما كانت عليه عام 2015 من 2.7%، والذي كان أقل معدل للتضخم تسجله تلك الدول في تاريخها، بما أدى للتأثير على معدلات التضخم العالمية برفعها عن مستويات 2015 المنخفضة وبسبب هذا الارتفاع في

يُعد التضخم أحد أهم مؤشرات الاقتصاد في أي دولة، فهو يعكس ما إذا كان نمواً اقتصادي حقيقياً أم زائفاً من جهة، ويؤشر لمدى تحسن مستوى معيشة الفرد، ولذا ازادت أهمية مؤخرًا في الدول الناشئة التي تشهد معدلات نمو عالية بشكل عام، ولكنها -في المقابل- تعاني ارتفاع معدلات التضخم. وبشكل عام، ووفقاً لدراسة البنك الدولي، انخفضت معدلات التضخم عالمياً خلال العقود الأربعة الأخيرة بشكل ملحوظ، إذ تراجعت من 17% عام 1974 إلى 1.7% عام 2015، وفي الفترة نفسها تراجعت معدلات التضخم من 15% في الدول المتقدمة إلى 0.3%، وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تراجع معدلات التضخم عبر تلك

قافيش: التوترات الجيوسياسية تضغط على الأسواق الخليجية

قال مدير إدارة الأصول لدى شركة مينا كورب طارق قافيش، إن التوترات الجيوسياسية سبب كبير للهبوط الحاد للأسهم الخليجية وأثر نفسياً على المستثمرين الأجانب ودفعمهم للبيع وسيطر عليهم الحذر والقلق. وعلى المستوى العالمي، أشار قافيش إلى أن الضعف الحالي بأسواق الأسهم الخليجية سببه الرئيسي تأثر نفسيات المستثمرين الأجانب لا سيما بالتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة وأيضاً أسعار النفط للتراجع، وهي عوامل دفعتهم للبيع والتخارج والانتظار مؤقتاً ومتابعة الأبناء بهذا الشأن.

ولفت مدير إدارة الأصول لدى شركة مينيا كورب إلى أن أغلب المحافظ ستجدهم للتخفيف من مراكزها بالأسهم خوفاً من الهبوط أكثر من ذلك حتى تتضح الأمور على الصعيد الجيوسياسي. وتوجه المتعاملون لتنفيذ عمليات بيعية كبيرة على وقع تزايد القلق بشأن تصاعد التوترات ويتزامن هبوط الأسواق الخليجية مع تصاعد المخاوف والقلق لدى المستثمرين والتجار بشأن آفاق النمو الاقتصادي العالمي في ظل تعثر محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وفي الأسبوع الماضي أعلنت الولايات المتحدة بدء تطبيق زيادة في الرسوم الجمركية بنسب من 10 إلى 25% على ما يصل إلى 200 مليار دولار للسلع المستوردة من الصين؛ وهو الأمر الذي يفاقم التوتر بين الجانبين.

تسارع وتيرة نمو الاقتصاد البحريني 2,3% في العام الحالي

من استمرار معدل النمو في البحرين إلا أنه تباطأ عن مستواه في عام 2017 والبالغ 3.8%. وتأثر النمو المتباطئ من تقلص القطاع النفطي خلال عام 2018 بنسبة 1.3%، مقارنة بنسبة 0.7% بنهاية 2017. وبالرغم من نمو القطاع غير النفطي العام الماضي، إلا أن نسبة النمو والتي بلغت 2.5% شكلت انخفاضاً عن نسبة 2017 المسجلة عند 4.9%. ويرجع تباطؤ القطاع غير النفطي إلى المخاوف التي تشكلت حول الأوضاع المالية العامة قبل الكشف عن برنامج التوازن المالي في أكتوبر 2018. أما عن الربع الرابع، فتسارعت وتيرة النمو الربعي الأخير بنسبة 4.6%، نتيجة نمو استثنائي بقطاع النفط بنحو 11.3%، على أساس سنوي.

القطاع	2018	2017	2016
النمو الإجمالي	2.3%	2.7%	3.8%
القطاع النفطي	11.3%	1.3%	4.9%
القطاع غير النفطي	2.2%	2.2%	2.2%
القطاع الحكومي	3.1%	4.2%	8.1%
القطاع الخاص	2.1%	2.1%	2.1%
القطاع التجاري	3.1%	4.2%	8.1%

الحقيقي لاقتصاد البحرين ارتفع بنسبة 1.8% خلال عام 2018، على أساس الفصلي لمملكة البحرين أنه بالرغم

محللون: الدولار الأميركي يوسع مكاسبه عالمياً مع تجدد الحرب التجارية

يرى مدراء استثمار أن الأسواق تقلل من أهمية المخاطر الناجمة عن النزاع التجاري بين واشنطن وبيكين، وأن تلك الأوضاع قد تسبب في مزيد من ارتفاع العملة الأميركية، وذكر محللون أن حالة عدم اليقين تجاه كيفية حل الخلاف القائم بين واشنطن وبيكين خلال مهلة شهر واحد ستعش من شهية المستثمرين تجاه الأصول الآمنة في عالم يعاني في الأساس من تباطؤ النمو الاقتصادي. ويقول ستيفن ميلر المحلل بشركة إدارة الأصول «جي. إس. إف. إم.» إن الدولار الأميركي قد يرتفع بوتيرة أسرع مما هو عليه الفترة الحالية، وأن الأسواق كان تم تسعيرها على اعتقاد وجود بيئة اقتصادية جيدة «وهو الأمر الذي اتضح خطأ الآن». أما محللون في شركة «أستراليا ونيوزيلندا بنكجروب» فصرحوا بأن هناك فرصة بنحو 60% في أن واشنطن وبيكين لن يتوصلا إلى اتفاق في الأسابيع المقبلة، بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية الماضي. ورفعت الإدارة الأميركية في الأسبوع الماضي التعريفات الجمركية على واردات من الصين بقيمة 200 مليار دولار من 10% إلى 25%. وذكر ريموند لي المحلل في شركة «كابستريم»، أنه يدعم مركز الدولار أمام سلة عملات الأسواق الناشئة، «لأنني أعتقد أن الحرب التجارية سوف تستمر». وتابع: «لا يمكن حل العديد من تلك القضايا التجارية في يوم وليلة».